جامعة السلطان قابوس
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

Sultan Qaboos University
Journal of Arts & Social Sciences

«التُّراثُ الثقافيّ العُمَانيّ والتنمية المُسْتَدَامَة: دورُ المؤسسات البحثية وجهود منظمات المجتمع المَدَنِيّ التَّخَصُّصِيّة»

علي بن سعيد الريامي

أستاذ مساعد
التاريخ- كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس
ariyami@squ.edu.om

ناصر الصقري

أستاذ مساعد
بنظام الزمالة، بكرسي اليونسكو لدراسات الأفلاج
جامعة نزوى
n.alsaqri@unizwa.edu.om

«التُّراثُ الثقافيّ العُمَانيّ والتنمية المُسْتَدَامَة: دورُ المؤسسات البحثية وجهود منظمات المجتمع المَدَنِيّ التَّخَصُّصِيّة»

علي بن سعيد الريامي، وناصر الصقري

الملخص

يعبِّر التراث الثقافي عن التجارب التراكمية للإنسان على مر العصور، والتي من خلالها وصلت البشرية اليوم إلى ما هي عليه من التقدم والتطور. والمتتبع لخارطة التراث الثقافي العماني يجد نفسه أمام تنوع وثراء لا حدود له. حيث يمكن توظيفه والاستفادة منه، وإدماجه ضمن خطط التنمية الشاملة باعتباره من الأولويات الوطنية في رؤية عمان ٢٠٤٠. ترجع علاقة التراث الثقافي بالتنمية المستدامة، إلى حقيقة إدراكنا للغاية والهدف الأساس منه ألا وهو تعزيز ودعم التنمية. وتتعمق تلك العلاقة بشكل أوضح من خلال اعتبارات مهمة عدة أبرزها: أن التراث الثقافي يعد حاملا للهوية الوطنية والوحدة المجتمعية، وبالتالي خلق فرص استثمارية مستدامة لعناصر التراث الثقافي العماني سوف يسهم في نمو الاقتصاد الوطني، إلى جانب المكاسب الوطنية الأخرى المتعلقة بالهوية الوطنية، وربط الأجيال بتاريخها الأصيل، وتعزيز الترابط الاجتماعي. تهدف هذه الورقة بشكل عام إلى التعريف بدور المؤسسات البحثية وجهود منظمات المجتمع المدني التخصصية في توثيق وحصر ودراسة التراث الثقافي العماني، وربطه بتوجهات التنمية المستدامة، والكشف عن مدى إمكانية الاستفادة منه وتوظيفه لخدمة قضايا التنمية المستدامة في عُمان. ولتحقيق ذلك تطرح الورقة تساؤلاً جوهرياً هو: ما الدور الذي تضطلع به المؤسسات البحثية في تبني مشاريع التراث الثقافي، وما هي الجهود المبذولة من قبل منظمات المجتمع المدني التخصصية في ذلك؟ وما نوعية تلك المشاريع؟ وما حدود علاقتها بقضايا التنمية المستدامة؟

الكلمات المفتاحية: التراث الثقافي، التنمية المستدامة، التراث المادي وغير المادي، المواطنة، الهوية.

Omani Cultural Heritage and Sustainable Development: The Role of Research Institutions and Efforts of Specialized Civil Society Organizations

Ali Al Riyami and Nasser Al Saqri

Abstract

Cultural heritage reflects humans' cumulative experience? that led to today’s progress. Oman can leverage on its tangible and intangible cultural heritage to develop comprehensive development plans as part of its 2040 Vision.

Cultural heritage is vital for sustainable development especially when considered as a manifestation of national identity and social unity that can drive sustainable investment related to Oman’s culture. This will fuel up Oman’s economy, bring about national identity gains, link the new generations to their past as well as promote social ties.This paper aims to define the role of research institutions and efforts of specialized civil society organizations in documenting, identifying and studying Oman’s cultural heritage, linking it with sustainable development, and exploring how it can be utilized to serve sustainable development matters in Oman.

To achieve this, the paper raises a fundamental question: What is the role of research institutions in adopting cultural heritage projects, and what are the efforts made by specialized civil society organizations in that respect? What is the quality of completed projects and those under implementation, and what are the limits of their relationship to sustainable development issues? To what extent can these projects actually contribute to sustainable development in Oman?

Keywords: cultural heritage, sustainable development, tangible and intangible heritage, citizenship, identity.

المقدمة

تشكَّل التراث الثقافيّ لأي مجتمع من المجتمعات مع بدايات الوجود البشري الذي أَنتَجه، وهو يعكس بطبيعة الحال ردة فِعْله تجاه البيئة المحيطة به والروابط المتشابكة لعلاقاته المختلفة بدءًا من ذاته وتمثّلاته وانتهاء بعلاقاته، وتعامله مع مكونات البيئة المحيطة التي يعيش بها وظروفها، وتأثيره وتأثّره بمن حوله.

وهنا أشير إلى رؤية الدرمكي «أن الثقافة المجتمعية ظاهرة نشأت مع الإنسان منذ ولادة الخليقة، فلا يمكن أن يكون هناك شعب أو أمةَ بلا ثقافة مستمرة ومتغيرة في ذات الوقت، تتغير وتتطور بتغير حياة الفرد وتطور وسائله وعلاقاته ولغته وأدبه وفكره وتواصله مع ذاته ومع الآخر، ضمن المجموعة الثقافيّة أو خارجها...» (الدرمكي، ٢٠١٢، ٤١).

كما يعدُّ التراث الثقافيّ كمًّا معرفيًّا تراكميًّا يعبّر عن تجارب الإنسان، ولولا تلك التجارب لمَا وصلت البشرية اليوم في حضاراتها المتعاقبة إلى ما وصلت إليه من تقدُّم وتنمية، بل إن الحلبي (٢٠٠٦) في كتابه التاريخ المحرم ينكر ما يُتداول عن بدائية الإنسان منذ آلاف السنين، وذكر أن الإنسان قد استخدم تكنولوجيا متقدمة وعلومًا في غاية التطور والتعقيد (الحلبي، ٢٠٠٦، ٧).

ومنذ اكتشاف النار منذ عصور ما قبل التاريخ وحتى الثورة الصناعية الرابعة، يبقى الفكر الإنساني هو المحرك لسلسلةٍ متصلةٍ من المعارف التي ساهمت في تقدم البشرية، وما ينتج اليوم من أفكار ومفاهيم ستصبح بعد مئات السنين جزءا من التراث الثقافيّ.

ونظراً لازدياد المخاوف من إفرازات ثقافة العولمة السلبية تجاه الموروث الثقافيّ، إضافة للتغيرات العالمية في مختلف الأصعدة، وما أنتجته من تهديد وخطورة لمكونات التراث الثقافيّ، وقد برزت دعوات من قِبل الباحثين والمهتمين تطالب بالحفاظ على التراث الثقافيّ وصونه من الضياع والتشويه والاستلاب، وتلك الدعوات وجدت لها صدى من قِبَل العديد من المؤسسات الأكاديمية، والمؤسسات الثقافيّة الدولية المعنية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو UNESCO)، حيث أقرت اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافيّ والطبيعي في نوفمبر ١٩٧٢م، وتواصلت الجهود بعد ذلك في هذا الجانب من قِبل المنظمة، فكانت اتفاقية اليونسكو حول تنوُّع أشكال التعبير الثقافيّ، التي أُقِرَّت في العام ٢٠٠٥، ودخلت حيز التنفيذ بعد عامين، حيث تنص الاتفاقية على وضْع تدابير «لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافيّ»، ولا زالت الجهود قائمة ومتواصلة في هذا الجانب، وشملت مختلف أشكال التراث الثقافيّ، بما في ذلك التراث الثقافيّ المغمور بالمياه، وهو ما صدرت اتفاقيةٌ بشأنه عام ٢٠٠١م (اللجنة الوطنية العُمَانيّة للتربية والثقافة والعلوم، التراث الثقافيّ المغمور المياه، ٢٠٢١، https://onc.om/underwater-cultural-heri-tage/).

أمَّا في إطار ربْط التراث الثقافيّ بالتنمية المُسْتَدَامَة، فقد أصبح أحد القضايا المُلحّة على المستوى الدوليّ؛ نظرا للإقبال الكبير من قِبل الحكومات والدول للبحث عن فرص الاستدامة في مجالات التراث الثقافيّ، بعد أن كشفت تجارب بعض الدول تحقيق العديد من المكاسب في هذا الجانب، خاصة تلك الدول التي تمتلك رصيدا كبيرا ومتنوعًا من التراث الثقافيّ. وقد تعدى هذا الاهتمام إلى المنظمات الدولية، تلك التي كان من أهمها عقد المؤتمر الدولي الأول للتراث الثقافيّ في مدينة فلورنسا في العام ١٩٩٩م برعاية الحكومة الإيطالية والبنك الدولي بالتعاون مع منظمة اليونسكو، حيث كان عنوان المؤتمر: (الثقافة: التمويل، الموارد، واقتصاديات الثقافة في التنمية المُسْتَدَامَة). وفي العام ٢٠٠٨ استضافت مكتبة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية مؤتمراً تحضيريًّا، كان العنوان الأبرز فيه: الاستثمار في التراث الثقافيّ والتنمية المُسْتَدَامَة.

ومِمَّا لا شكَّ فيه أنه على الصعيد الوطني، يلقى موضوع التراث الثقافيّ وتنميته واستدامته في سلطنة عُمَان اهتماماً لا يزال مستمراً منذ البدايات الأولى للنهضة العُمَانيّة في العام ١٩٧٠، وقد حرص جلالة السلطان قابوس – طيب الله ثراه – شخصيًّا على التذكير به وضرورة الحفاظ عليه جنباً إلى جنب مع مسيرة التحديث والتنمية التي شهدتها عُمَان خلال فترة حُكمه. فحظي هذا الجانب باهتمام مؤسساتيٍّ، وبالأخص من قِبل وزارة التراث والثقافة سابقا (حاليا وزارة التراث والسياحة)، والمؤسسات الأخرى التي اضطلعت بدورٍ كبيرٍ في هذا الجانب إلى جانب الجهود الأهلية والفردية؛ من أجلِ الحفاظ على ديمومة التراث الثقافيّ وتذكير الأجيال المعاصرة به، وتطوير ما يتناسب منه وفق معطيات العصر، وبما لا يؤثر على أصالته. وهو ما أكده أيضا السلطان هيثم بن طارق المعظم منذ توليه الحكم، حيث أكد في الخطاب الذي ألقاه بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٠م أن الحكومة ستجعل في سُلَّم أولوياتها تعزيز التنويع الاقتصادي واستدامته، والالتزام بالسير قدما في تنفيذ رؤية عُمَان ٢٠٤٠. والتي تضمنت – كما أشرنا سابقا – إدماج التراث الثقافيّ العُمَانيّ ضمن خطط التنمية الشاملة باعتباره من الأولويات الوطنية ضمن محور المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية.

تسعى هذه الورقة إلى تقديم قراءةٍ عن واقع مشروعات التراث الثقافيّ البحثية في السلطنة ومحاولة فَهْم العلاقة بين التراث الثقافيّ والتنمية المُسْتَدَامَة. كما تطرقت الورقة إلى نماذج مهمة من المشاريع البحثية في التراث الثقافيّ بشقيه المُهمين، الماديّ وغير الماديّ، مع الاشارة إلى التحديات التي تواجه البحوث والدراسات في مجال التراث الثقافيّ.

أهداف الدراسة:

- التعريف بأشكال التراث الثقافيّ العُمَانيّ ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بقضايا ومفاهيم التنمية وواقع بحوث التراث الثقافيّ في السلطنة ومستقبلها.
- الوقوف على التحديات التي تواجه البحوث والدراسات في مجال التراث الثقافيّ.
- بيان مدى إمكانية الاستفادة من التراث الثقافيّ وتوظيفه لخدمة قضايا التنمية المُسْتَدَامَة.

- طرْح نماذج من الأفكار والمشاريع البحثية في مجال التراث الثقافيّ العُمَانيّ وتقديمه كقيمة اقتصادية، وبحث سُبل تطويره واستدامته بما يحقق التوازن بين الحفاظ على التراث ومتطلبات خطط التنمية المُسْتَدَامَة.

إشكاليةُ الدراسة وتساؤلاتها:

لتحقيق الأهداف السالف ذكرُها طرح الباحثان تساؤلات عدة، تشكل في مجملها إشكالية الدراسة، فعلى الرغم من الدور الذي تقوم به المؤسسات البحثية، وكذلك منظمات المجتمع المدنية ذات العلاقة بقطاع التراث الثقافيّ العماني، وما تم إنجازه من مشاريع بحثية قيّمة، فإن الاستفادة منها، وتوظيفها بما يخدم اتجاهات التنمية المستدامة المعاصرة لا يزال دون الطموح، ولم يُستغَل النتاج البحثي والاستفادة منه في البرامج والمشاريع التنموية، وعليه كانت التساؤلات التي طرحتها الورقة:

- ما أشكال التراث الثقافيّ العمانيّ ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بقضايا التنمية ومفاهيمها، وما مستقبل بحوث التراث الثقافيّ في السلطنة؟
- ما التحديات التي تواجه البحوث والدراسات في مجال التراث الثقافيّ، وما إمكانية الاستفادة من التراث الثقافيّ؟ وكيف يمكن توظيفه لخدمة قضايا التنمية المستدامة؟
- هل يمكن تقديم نماذج وأفكار لمشاريع بحثية في مجال التراث الثقافيّ، وتقديمه في قوالبَ يُستفاد منها اقتصاديا؟ وما سبُل تطويره وطرق استدامته بما يحفظ التوازن بين الحفاظ عليه ومتطلبات التنمية المعاصرة؟

منهجية الدراسة:

لأجل الوصول إلى الأهداف المتوخاة من الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي الاستقرائي، لاسيّما أن غالبية المادة العلمية التي عالجت الموضوع مضمّنة في الإنتاج العلمي للمؤسسات البحثية، وجهود منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بقطاع التراث الثقافيّ، إذ حرص الباحثان على تتبع تلك الجهود المتمثلة في مجموعة من الإصدارات العلمية والدراسات البحثية، وكذلك التواصل مع تلك المؤسسات، والاطلاع على نوعية الإنتاج البحثيّ وتصنيفه حسب مقتضيات الدراسة وعناصرها الرئيسة.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تتبُّع جهود المؤسسات البحثية، من خلال تبني العديد من المشاريع وإطلاق مجموعة من البرامج التي تهدف إلى الحفاظ على التراث الثقافيّ العمانيّ وتوثيقه، وتقديم نماذج لأبرز تلك المشاريع البحثية وأهمها ، وقد سعى الباحثان إلى إبراز أهمية الاستفادة من تلك المشاريع البحثية، بما يخدم التوجهات التنموية، خاصةً في قطاع السياحة، وإمكانية تحويل تلك الجهود والمشاريع البحثية إلى منتج اقتصاديٍّ، وتقدُّم التراث الثقافيّ العمانيّ في قوالب تواكب التطورات الحديثة، وتسهم في رفد الاقتصاد الوطني، وهناك نماذج عملية أُشيرُ. ويأمل الباحثان أنْ تقدم هذه الورقة إضافةً معرفيةً في آليات الاستثمار في التراث الثقافيّ، وتفسح الطريق لمزيد من الدراسات التخصُّصية في هذا الموضوع.

وفي ضوء عنوان هذه الورقة نحن أمام مجموعة مفاهيم هي: التراث – الثقافة – الهوية - التنمية المُسْتَدَامَة، وحتى نقرب الصورة، ولكي نكون أكثر دقة في توضيح العلاقة بين تلك المفاهيم سنبدأ بإطار نظريٍّ، نوضح من خلاله المعنى العام المرتبط بالأذهان عن تلك المفاهيم، سواء على صعيد المفهوم اللغوي أو الاصطلاحي، نعرضها على النحو الآتي.

أولاً- الإطار النظريُّ: المقارباتُ المفاهيمية:

أ - التراث لغةً واصطلاحًا:

«الإرثُ، الميراثُ، وأصل الهمزة فيه واو، لأنه من وَرَثَ يرِثُ، والإرثُ من الشيء البقية من أصله... وهو على إرث من كذا أي على أمر قديم توارثه الآخرُ عن الأول». وفي حديث الحج «إنكم على إرْثٍ من إرث أبيكم إبراهيم» يريد به ميراثهم ملته» (ابن منظور، ١٩٨٦، ج٢، ١١١).

وفي معجم الرائد تُعرَّف كلمة التراث بأنها من (ورث)، وتعني ما يتركه الميت لورثته، أو «ما ينتقل من عادات وتقاليد وعلوم وآداب وفنون وغيرها من جيل إلى جيل: التراث الإنساني» (مسعود، ٢٠٠٣، ٢٣٦). ويمكن القول: إن التراث هو: الثقافة المتوارثة عبر الأجيال، وغالباً ما يُراد به ما يتركه الإنسان الماضي من مخلفات مادية أو غير مادية.

ب- الثقافة لغةً واصطلاحًا:

الثقافة من الفعل الثلاثي «ثَقِفَ، وثَقِفَ الشيء ثَقْفاً وثُقُوفةً حَذَقَهُ... ويقال: ثَقَفَ الشيء وهو سرعة التعلم... وثَقُفَ الرجل ثَقَافةً أي صار حاذقاً» (ابن منظور، ١٩٨٦، ١٩).

ويعود أصل الكلمة الإنجليزية للثقافة (Culture) إلى الكلمة اللاتينية (Cultura) التي تعني التربية (غيرتز، ٢٠٠٩، ٧)، كما استُخدِمت مجازياً لتعني الألمعي (هتشنسون، ٢٠٠٧، ١٤٦)، وتعدى مفهومها الضيق بعد ذلك منذ منتصف القرن التاسع عشر لتشمل قدرة الإنسان على التعلم، ونقْل المعارف واستخدامها في حياته (غيرتز، ٢٠٠٩، ٧). ورغم صعوبة وجود اتفاق على تعريف موحد لمفهوم الثقافة إلا أنَّ تعريف تايلور(Tylor) الذي يعد الأقدم والأشهر والأكثر إلماماً بما يتضمنه هذا المفهوم (غيرتز، ٢٠٠٩، ٨)، فقد أورده في مطلع كتابه الثقافة البدائية (Primitive Culture) حيث عرف الثقافة بقوله: «تلك الوحدة الكلية المعقدة التي تشمل المعرفة والإيمان والفن والأخلاق والقانون والعادات، بالإضافة إلى أية قدرات وعادات أخرى، يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في مجتمع» (Tylor,1920,p.1).

ج -التراث الثقافيّ:

سيجد الباحث في مفهوم التراث الثقافيّ العديد من التعريفات بصيغ مختلفة، لكن مضمونها يكاد يكون واحداً، وهذا مرده كما يرى عليان إلى « تطور تعريف التراث الثقافيّ عبر المواثيق والاتفاقيات تبعاً لتطور الأحداث التاريخية من سياسية واقتصادية واجتماعية

ووضعية التراث الثقافيّ نفسه» (عليان، ٢٠٠٥، ٦٧). واعتمادا على التعريف الذي اعتمدته اليونسكو فإنه إلى جانب المعالم التاريخية، والقطع الفنية والأثرية فإنه يشمل أيضا التقاليد وأشكال التعبير الثقافيّ الموروثة من الأسلاف وتناقلتها الأجيال بعد ذلك وتطورت استجابة لبيئاتهم وظروفهم حتى وصلت للأجيال الحالية، كالتقاليد الشفهية، والفنون الاستعراضية والممارسات الاجتماعية في مختلف المناسبات، وما يشملها من احتفاليات وطقوس. كما يشمل التراث الثقافيّ كل الممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون والمعارف والمهارات في إنتاج الصناعات الحرفية (التراث الثقافيّ غير المادي، ٢٠١٣). أمَّا عن تقسيمات التراث الثقافيّ، فيمكن القول بشكل عام: إن التراث الثقافيّ ينقسم إلى قسمين رئيسين، هما التراث الماديّ والتراث غير الماديّ.

وبحسب ما جاء في ميثاق أثينا ١٩٣١، يشمل التراث الثقافيّ الماديّ: «الممتلكات المنقولة أو الثابتة ذات الأهمية الكبرى لتراث الشعوب الثقافيّ، كالمباني العُمرانية أو الفنية منها، أو التاريخية، الديني منها أو المَدَنِيّ، والأماكن الأثرية، ومجموعات المباني التي تكتسب بتجمعها قيمة تاريخية أو فنية، والتحف الفنية والمخطوطات والكتب والأشياء الأخرى ذات القيمة الفنية التاريخية أو الأثرية، وكذلك المجموعات العلمية ومجموعات الكتب المهمة، والمخطوطات، ومنسوخات الممتلكات السابق ذكرها» (عليان، ٢٠٠٥، ٦١). كما يمكن إدراج التراث المغمور تحت الماء ضمن أنواع التراث الثقافيّ المادي، وذلك بعد تنامي الاهتمام به من قِبل منظمة اليونسكو، بإصدار اتفاقية صون التراث الثقافيّ المغمور بالمياه: (Convention on the Protecting of the Under-water Cultural Heritage) (اللجنة الوطنية العُمَانيّة، ٢٠٢١، https://onc.om/underwater-cultural-heritage/).

أمَّا عن التراث الثقافيّ غير المادي فهو» مجمل الإبداعات الثقافيّة التقليدية والشعبية المنبثقة عن جماعةٍ مَّا والمنقولة عبر التقاليد، مثل اللُّغات والقصص والحكايات والفنون الشعبية والرياضات التقليدية والأكلات الشعبية والصناعات الحرفية التقليدية، وغيرها» (التراث الثقافيّ غير المادي، ٢٠١٣).

وإذا كان التراث الثقافيّ يبرز واضحا في معالمه وقيمته الفنية والتراثية، فإن التراث غير المادي يمتاز بتنوعه وتعدُّد أشكاله، وإلى جانب قيمته الفنية والثقافيّة، فإنه يعمل أيضا على الحفاظ على التنوع الثقافيّ في ظل متغيرات العصر الحالي، كما يساعد على الحوار بين مختلف الثقافات وتشجيع الاحترام المتبادل لطريقة عيش كلِّ ثقافة، وبالتالي تكمن أهميته في نَقْل كل هذه المكونات التي يشملها من جيل لآخر، والتي تتضمن قيمة اجتماعية واقتصادية ينبغي استثمارها واستغلالها بالشكل الأمثل. ويعبر عن هذه الأهمية للتراث الثقافيّ غير المادي صاحب كتاب (الحفاظ على التراث الثقافيّ) بقوله «تنتقل من جيل إلى جيل، وما زالت باستمرار تحظى بأهميةٍ من قِبل المجتمعات والمجموعات لاستجابتها مع بيئتها ولتفاعلها مع الطبيعة ومع التاريخ وتعطيهم كذلك الشعور بالهوية والاستمرارية، وتنمي فيهم احترام الثقافات الأخرى والإبداع الإنساني» (عليان، ٢٠٠٥، ٦١).

وبالرجوع إلى ما جاء في اتفاقية حماية التراث الثقافيّ غير المادي في ميثاق باريس ٢٠٠٣ سنرى أن ذلك التراث يتمثل في الشكل التوضيحي التالي:

الشكل (١) أشكال وأنواع التراث الثقافيّ غير الماديّ

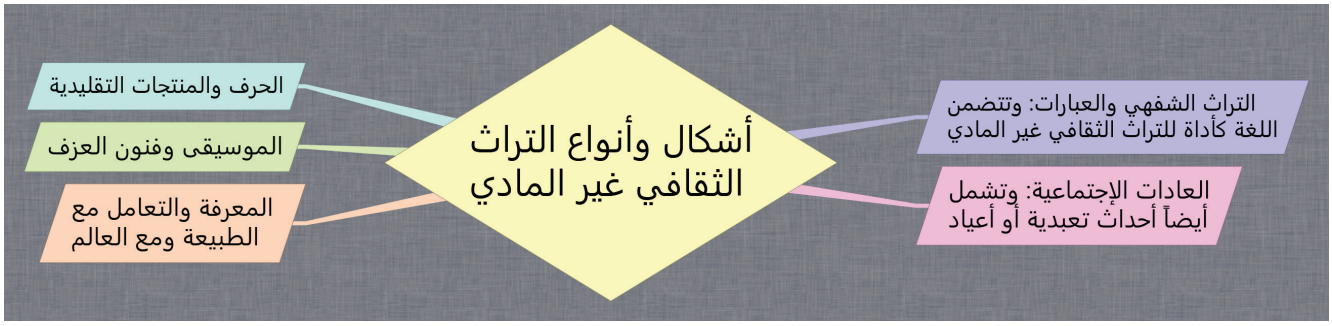

(اتفاقية بشأن حماية التراث الثقافيّ غير المادي، ٢٠٠٣)

لعبت منظمة اليونسكو دوراً كبيراً في تشجيع الدول وبالأخص الدول النامية للحفاظ على موروثها الثقافيّ، وقد أثنى جلالة السلطان قابوس – طيب الله ثراه- على دور المنظمة في الكلمة التي وجهها للمؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والثلاثين بمناسبة الاحتفال بالذكرى السبعين لقيام المنظمة، حيث جاء في كلمته تلك: «وإن مِمَّا يبعث على الشعور بالارتياح أنْ تستثمر منظمة اليونسكو التعددية الفكرية والتنوع الثقافيّ للبشرية في بناء جسور التفاهم بين الشعوب للعيش في عالم يسوده التعاون وتغمره المحبة» (جلالة السلطان يوجه كلمة إلى اليونسكو، ٢٠١٥).

د – الهوية:

الهوية: لغة مأخوذة من «هو» بمعنى جوهر الشيء وحقيقته. وتأتي بمعنى التفرد، فهي كالبصمة للإنسان يتميز بها عن غيره (خلف، ٢٠٠٦).

أمَّا اصطلاحا، فقد تعددت التعاريف لها، وبعيدا عن التعقيد فإننا نميل للتعريف المبسط لها بأنها «جملة العلامات والخصائص المختلفة، تستقلُّ بها الذات عن الآخر، وبغياب هذه العلامات والخصائص تغيب الذات وتذوب في الآخر، وبحضورها تحضر» (الودغيري، ٢٠٠٠، ٦٧).

ويعد مفهوم الهوية من أكثر المفاهيم إثارة للجدل والنقاش

نظرا لما يشمله من دلالات ومعاني ذات أبعاد فكرية وسياسية تمس عمق المجتمع ومكوناته. إلى جانب الخلاف هل هي ثابتة أم متغيرة؟ بل أصبح هناك من يرى عدم وجودها في ظل العولمة والانفتاح العالمي (عصفور، ٢٠١٠، ٨٣-٨٤). وبعيدا عن كل هذا الجدل، سنركز الحديث على موضوع «الهوية الثقافيّة» وعلاقتها بالتراث الثقافيّ، وضرورة الاهتمام بها من خلال رَبْطها بالتراث كأحد الأدوات المهمة لتعزيزها والمحافظة عليها؛ لدرء التهديدات التي فرضتها ظاهرة العولمة في هذا الجانب.

وتعرف الهوية الثقافيّة بأنها «المبادئ الأصلية السامية والذاتية النابعة من الأفراد أو الشعوب، وتلك ركائز الإنسان التي تمثل كيانه الشخصي الروحي والمادي بتفاعل صورتي هذا الكيان، لإثبات هوية أو شخصية الفرد أو المجتمع أو الشعوب، بحيث يشعر ويحس كل فرد بانتمائه الأصلي لمجتمعٍ مًا» (زغو، ٢٠١٠، ٩٤).

تأتي علاقة التراث بالهوية بالتراث من منطلق أن التراث يمثل الذاكرة الحية للفرد والمجتمع، وتراكم خبرة الإنسان مع محيطه كما أشرنا لذلك، وهو بذلك يمثل هوية يتعرف بها الناس على ثقافة شعبٍ من الشعوب. كما يعد التراث أحد الركائز الأساسية للهوية الثقافيّة. وللتراث أثر كبير في إرساء القيم الاجتماعية والقيم الروحية التي لها الدور الأكبر في تشكل الهوية لدى الشعوب والمجتمعات (جدوع وعلي، ٢٠١٨).

هذا، والشكل التالي يوضح التهديدات والتحديات التي تفرضها ظاهرة العولمة على الهوية الثقافيّة، وأحد طرق مجابهتها تتمثل في الاتجاه إلى إثراء هويتنا، والدفاع عن خصوصيتنا، ومقاومة الغزو الثقافيّ الذي يعمل عليه المتمكنون عالميا من العلم والتكنولوجيا، وهنا يبرز دور التراث الثقافيّ كأحد الأدوات الفاعلة في هذا الجانب إذا ما تم توظيفه واستغلاله بالشكل الأمثل، فالتنمية المُسْتَدَامَة في التراث الثقافيّ لأي بلد لا تنحصر مكاسبها في الجانب الماديّ فقط، بل يشمل أيضا هذا الجانب المتمثل في تعزيز الهوية الوطنية ورسوخها؛ لتكون بذلك أحد الأدوات الفاعلة للتقليل من الآثار السلبية لظاهرة العولمة.

الشكل (٢) الهوية الثقافيّة وتحديات العولمة.

المصدر: (نصار، ٢٠١٥)

هـ - التنمية المُسْتَدَامَة:

ظهر مصطلح التنمية المُسْتَدَامَة كمفهوم في السبعينيات، غير أن استخدامه بدأ حديثاً مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي؛ ليحل محل مفهوم التنمية - الذي كان قد ظهر بعد الحرب العالمية الثانية - ثم أصبح يتردد في الخطابات الدولية، حتى أنها - أي التنمية المُسْتَدَامَة - «أصبحت اليوم المرجع الأول الذي تصدر عنه السياسات الوطنية والدولية»(برونيل،٢٠١١، ٧). ومعنى التنمية المُسْتَدَامَة بحسب ما جاء في تقرير) اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية(WCED) (»هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة« (Report of the WCED, 2008).

وفيما يتعلق بالسؤال حول علاقة التراث الثقافيّ بالتنمية المُسْتَدَامَة، فهذا يعود إلى حقيقة إدراكنا للغاية والهدف الأساس لأيَّة تنمية، ألا وهو تحسين أحوال المجتمع، وبالتالي -وبحسب رأي العودي- فإن التراث بكل أبعاده ومساراته يشكل قضية أساسية لا يمكن تجاهلها حتى لو افترضنا خطأه بالكامل، إنَّه بناءٌ ضخمٌ لا يمكن تجاوزه عند دراسة أية قضية أو ظاهرة اجتماعية بما في ذلك عمليات وبرامج التنمية، بغض النظر عما إذا كانت هذه القضية وهذا البناء ذا محتوى ومعنى إيجابي دافع إلى الأمام أو معوقاً سالباً إلى الخلف أو خليطًا بين هذا وذاك»(العودي، ١٠١،١٩٨١). وفي المقابل نستطيع القول: إن ثمة علاقة وطيدة بين التراث والتنمية، ومصلحة مشتركة بينهما، وكما يرى (برنييه):»أن أفضل طريقة لضمان تنوع أشكال التعبير الثقافيّ على المدى البعيد هو تعزيز التنمية» (برنييه، اتفاقية اليونسكو حول تنوع أشكال التعبير الثقافيّ).

وتتضح العلاقة بين التراث الثقافيّ وبين التنمية المُسْتَدَامَة المنشودة إذا ما نظرنا إليها بشكل أوضح من خلال عدة اعتبارات منها:

- اعتبار التراث الثقافيّ حاملاً للهوية الوطنية والوحدة المجتمعية، ولا يمكن لأيَّة تنمية أن تتحقق في ظل انعدام الهوية.
- اعتبار التراث الثقافيّ سلعة استراتيجية يمكن الاستثمار فيها على المدى المتوسط والبعيد، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك ما يطلق عليه السياحة الثقافيّة، ويعتبر «التراث البشري بما يتضمنه من التنوع في أنماط الحياة كالعادات والتقاليد وغيرها» (عشي، ٢٠٠٥، ٣٢) من العناصر السبعة في تصنيف منظمة السياحة العالمية (UNWTO) للمنتج السياحي. وجاء في المهام المنوطة بوزارة التراث والثقافة (سابقا) بسلطنة عُمَان: «المحافظة على مفردات التراث العُمَانيّ وجَمعها وتيسير الانتفاع بها وحمايتها من التلف والضياع بوصْفها ميراثاً حضارياً وتوظيفها لخدمة الاقتصاد الوطني بصفة عامة والقطاع السياحي بصفة خاصة». كما أن أحد أهداف الوزارة الطموحة يتمثل في تأهيل أهم المواقع الأثرية، وتحويلها إلى متنزهات أثرية مفتوحة (موقع وزارة التراث والثقافة (٢٠٢١)، https://www.mhc.gov.om/about-us/the-minstry/).

- القدرة على توظيف التراث الثقافيّ وتفعيله، بما ينسجم مع واقع الحياة العصرية، وتخطّي النظرة السلبية من قِبل بعضهم، عندما ينظر إلى بعض مفردات التراث بأنها عائقٌ في وجه التنمية، من ذلك على سبيل المثال: النظرة إلى بعض المهن، فعلى سبيل المثال كان ينظر ولا يزال إلى بعض المهن في العديد من المجتمعات العربية نظرة دونية (العمل في الحدادة، الحلاقة، صانع الأحذية...)، ناهيك عمَّا يمكن أن نطلق عليه سلطة دينية ترى في بعض الموروثات والعادات والتقاليد ضرباً من المحرمات على المجتمع نبذها، ومثال ذلك عادة الاحتفال بالنيروز، وكذلك رياضة مناطحة الثيران (الناروز)، ومنها عادة القرنقشوه التي نظر إليها بعضهم من منظور سلبي وكيف أنها بنظرهم تُعلّم الأطفال التسول.

ولكي نقترب أكثر من الصورة سنذكر مثالين متناقضين، أولهما وجد الاهتمام وبالتالي واكب تطورات التنمية، والآخر إن لم نجد آليه للحفاظ عليه سيبقى مجرد ذكرى، رغم ما يمثله من أهميةٍ اقتصادية وثقافيّة وقيم اجتماعية.

النموذج الأول: الاهتمام الذي لاقاه فن الموسيقى التقليدي وما يرتبط به من فنون الأداء، فمنذ منتصف السبعينيات تأسست الفرقة السُّلْطَانِيّة الأولى للموسيقى والفلكلور التابعة لديوان البلاط السلطان، ثم كان لمركز عُمَان للموسيقى التقليدية منذ تأسيسه في عام ١٩٨٣م دور رائد في الحفاظ على تراث الموسيقي التقليدية وتطويرها والاستفادة منها كمنتج سياحي من خلال المشاركات الداخلية والخارجية في الفعاليات المختلفة والمهرجانات.

النموذج الثاني: يتمثل في حرفة التبسيل التي لم يلتفت إلى الآثار السلبية المترتبة على إهمالها، وهي مهنةٌ موسمية، تحولت إلى عادة بمرور الزمن، ولا يخفى على العارفين بهذه العادة ما تمثله من بُعدٍ اقتصاديٍّ على الأسر العُمَانيّة. وكان يعد المنتج المرتبط بهذه العادة من الصادرات المهمة، وعندما لم يجد ذلك الاهتمام والدعم بدأت تختفي هذه العادة، ولم تعد أصناف أشجار نخيل المبسلي تُزرع، وهي الصنف الأشهر الذي يستخدم في هذه الحرفة، والتراث العمراني المرتبط بهذه العادة أصبح مجرد أطلال.

وكخلاصة يمكن: القول إذا ما أردنا تنميةً مستدامةً حقيقية لا بد من الأخذ في الاعتبار ما يمثله التراث الثقافيّ من بُعد استراتيجيٍّ لا يمكن تجاهله أو إهماله أو تهميشه بقصد أو بغير قصد في خدمة التنمية الشاملة، ليس في الحاضر، بل من أجل تحقيق استدامةٍ لمختلف الموارد في المستقبل.

ويعد توظيف الثقافة في التنمية المُسْتَدَامَة أحد التدابير المهمة لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافيّ كما تشير إلى ذلك المادة (١٣) من اتفاقية اليونسكو حول تنوُّع أشكال التعبير الثقافيّ «تسعى الأطراف إلى دمج الثقافة في سياساتها الإنمائية على جميع المستويات بغية تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق التنمية المُسْتَدَامَة...» (برنييه، اتفاقية اليونسكو حول تنوع أشكال التعبير الثقافيّ). كما أن دَمْج الثقافة في التنمية المُسْتَدَامَة أحد الأجندة الحالية التي تعمل عليها اليونسكو، فقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها الدورية التي انعقدت في سبتمبر ٢٠١٥ (أجندة التنمية المُسْتَدَامَة ٢٠٣٠) التي اعتمدت على دور الثقافة كمحور أساسي للتنمية المُسْتَدَامَة بداية من التراث الثقافيّ ووصولا إلى الصناعات الثقافيّة الابداعية (الثقافة من أجل التنمية المُسْتَدَامَة، https:// ar.unesco.org/themes/culture-sustainable-development).

لدينا في عُمَان قاعدة صلبة توفر مناخاً جيداً في سبيل رَبْط التراث الثقافيّ ببرامج التنمية المُسْتَدَامَة، وهذه القاعدة من نقاط القوة التي يجب الاتكاء عليها في هذا الاتجاه، ولعلَّ في مقدمتها توجيهات صاحب الجلالة السلطان قابوس (طيب الله ثراه)، فلا يكاد يذكر التراث في خطاباته وكلماته في مختلف المناسبات إلا ويذكره في إطار ما يسميه الموائمة بين الأصالة والمعاصرة والتقانة والحداثة، فعلى سبيل المثال أشار إلى ذلك صراحة في خطابه بمناسبة العيد الوطني العاشر ١٨/١١/١٩٨٠ فقال: «إن قوتنا لا تكمن في الازدهار المادي وحده، بل إن قوتنا الحقيقية تكمن في التراث العُمَانيّ العريق، وشرائع ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف؛ لذلك يجب أن لا ندع الأشياء المادية والأفكار الدخيلة تستحوذ على مشاعرنا لدرجة تجعلنا ننسى تراثنا وتقاليدنا العُمَانيّة الأصيلة» (وزارة الإعلام، ٢٠١٠، ٩٨).

وذكر في كلمته بمناسبة افتتاح جامعة السلطان قابوس بتاريخ ٩/١١/١٩٨٦ ما نصه: «إن الجامعة إذ تباشر رسالتها لبناء كوادر وطنية مؤهلة علمياً على أرقى المستويات فإن المسؤولية الملقاة على عاتقها تتطلب منها في المقام الأول العناية بترسيخ القيم والتقاليد الأصيلة التي يعتز بها شعبنا كل الاعتزاز، والاهتمام بإبراز تراثنا العُمَانيّ الحافل بالأمجاد ليستمد أبناؤنا من هذا كله ما ينير أمامهم الطريق ويحفزهم للعطاء والتفاني في خدمة الوطن والحفاظ على مكتسبات نهضته» (وزارة الإعلام،٢٠١٠، ١٤٠).

هذا، وقد تبنت الدولة مسؤولية الحفاظ على التراث بقسميه المادي وغير المادي، نهجاً وعملاً، وهو ما أكد عليه نص النظام الأساسي للدولة في المادة (١٦) من الفصل الرابع ضمن المبادئ الموجهة لسياسة الدولة – المبادئ الثقافيّة، والصادر بالمرسوم السُّلْطَانِيّ رقم (٢٠٢١/٦)، حيث نص المرسوم على أنه: «تلتزم الدولة بحماية تراثها الوطني الماديّ وغير الماديّ، والمحافظة عليه، كما تلتزم بصيانة تراثها الماديّ وترميمه، واسترداد ما استولى عليه منه» (وزارة الشؤون القانونية، ٢٠٢١).

إلى جانب كل هذه الجهود، يأتي انضمام السلطنة للإتفاقيات والبروتوكولات الدولية المعنية بالتراث الثقافيّ، كأحد الجوانب المكملة في هذا الشأن، وفيما يلي جدول بالاتفاقيات الدولية في مجال التراث الثقافيّ التي وقعت عليها السلطنة وانضمت إليها.

الجدول (١)

الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التي انضمت إليها السلطنة في مجال التراث الثقافيّ

م	اسم الاتفاقية	سنة انشائها	انضمام السلطنة	مجال الاتفاقية
١	اتفاقية ١٩٥٤ وبروتوكولها الأول حول حماية الممتلكات الثقافيّة في حال النزاع المسلح	١٩٥٤	١٩٧٧	تراث ثقافيّ منقول
٢	اتفاقية حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافيّة بطرق غير مشروعة	١٩٧٠	١٩٧٨	تراث ثقافيّ منقول
٣	حماية التراث العالمي الطبيعي والثقافيّ	١٩٧٢	١٩٨١	تراث ثقافيّ وطبيعي ثابت
٤	البروتوكول الثاني لاتفاقية ١٩٥٤ حول حماية الممتلكات الثقافيّة في حال النزاع المسلح	١٩٩٩	١٩٩٩	تراث ثقافيّ منقول
٥	اتفاقية صون التراث الثقافيّ غير المادي	٢٠٠٣	٢٠٠٥	تراث ثقافيّ غير مادي
٦	اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافيّ	٢٠٠٥	٢٠٠٧	تنوع ثقافيّ
٧	اتفاقية صون التراث الثقافيّ المغمور بالمياه	٢٠٠١	٢٠٢٠	التراث الثقافيّ المغمور بالمياه

يتضح مِمَّا سبق لنا أن هناك إرادة حقيقية من قِبل صانع القرار؛ لدمج التراث الثقافيّ مع برامج التنمية المُسْتَدَامَة في مختلف القطاعات، وعلى مختلف الجهات أن تضع ذلك التوجه ضمن نطاق اهتمامها، وأن تترجم تلك التوجيهات إلى خطط عمل، وبرامج ومبادرات تنفيذ، وهذا بطبيعة الحال يتطلب وضْع استراتيجية متكاملة، تشارك فيها مختلف القطاعات والمؤسسات الحكومية، وعلى رأسها وزارة التراث والسياحة ومؤسسات التعليم العالي ومراكز الدراسات والبحوث والكراسي العلمية، ووسائل الإعلام، إلى جانب إشراك حقيقيٍّ وفاعل لمؤسسات المجتمع المَدَنِيّ ذات العلاقة والاختصاص.

ثانيا- تعددية التراث الثقافيّ العُمَانيّ:

المتتبع لخارطة التراث الثقافيّ العُمَانيّ بشقيه المادي وغير المادي سيجد نفسه أمام فسيفساء ثقافيّة لا محدودة من التنوع والثراء، في جميع ما يمكن أن يدخل ضمن حيز مفهوم الثقافة الذي سبق الإشارة إليه، وعُمَان كما ذكر الحبسي «من الدول التي تملك مخزوناً عظيماً من المأثورات الشعبية المتنوعة التي أبدع فيها الإنسان العُمَانيّ والمتوزعة في مختلف مناطقها الجغرافية ذات البيئات المختلفة» (الحبسي، ٢٠٠٥، ١٦٠).

إننا بحق أمام فضاء رحب، وهذا الفضاء الرحب ليس من اليسير رصده ولا المحافظة عليه من عوادي الزمن الطبيعية والبشرية إلا بتكاتف الجهود على المستوى الرسمي والأهلي من منطلق المسؤولية الحكومية والمسؤولية الاجتماعية.

يقف وراء ذلك الثراء الثقافيّ عوامل رئيسة، أهما:

١- البُعد التاريخيّ والحضاريّ لعُمَان، فقد قدم الاستيطان البشري في عُمَان دفعًا باتجاه خلق وابتداع ثقافة مجتمعية وتقاليد وعادات وأعراف وفنون وتقنيات تعينهم على استغلال الطبيعة والتكيف معها، وكذلك تعينهم على تشكيل هوية خاصة بهم وفق منظومةٍ تحكم العلاقات المختلفة بين بعضهم بعضًا وبينهم وبين الآخر وكيفية التعامل معه، ومع ذلك لم يبق شكل الحياة وأسلوبها منذ القدم وإلى الآن كما هو؛ لأسباب مختلفة: سياسية كانت أو اقتصادية أو حتى فكرية، فكما يقول المؤرخ بيتر روبرتس: «عندما تمر عادات أمة وتقاليدها بوجه عام بتغير كبير بدوافع سياسية أو غيرها، يصبح من المثير التساؤل عن الحالة التي كانت عليها هذه العادات والتقاليد في الأزمنة الغابرة» (هوبزباوم، ٢٠١٣، ٥١)، ولكن تقادمها لا يمنع من إمكانية تلمّس بقاياها ورائحتها من خلال العديد من أشكال التعبير الثقافيّ التي لا يزال يمارس بعضها حتى اليوم، ولعل من هذا المنطلق ترى الدرمكي: أن «ما يميز مواد التراث الثقافيّ في عُمَان شيئان، هما التداول والتراثية»(الدرمكي، ٢٠١٢).

٢- الموقع الجغرافي: كان للموقع الجغرافي لعُمَان ولا يزال أثره العميق في البنية الثقافيّة والاجتماعية والاقتصادية، ويمكن أن نشير في هذا العامل إلى ثلاثة عناصر رئيسة، أسهمت في التعددية الثقافيّة في عُمَان، هي:

- الجغرافيا الطبيعية: عرفت عُمَان تباينًا وتكاملًا بين ثلاث بيئات رئيسة هي: البيئة الساحلية، وبيئة الواحات والأودية والجبال في المناطق الداخلية من جبال الحجر الغربي والشرقي على حد سواء، والبيئة الصحراوية، وهو الأمر الذي خلق معه تعددية اقتصادية وثقافيّة واجتماعية.

- نظراً لوجود ثلاث مسطحات مائية تحيط بها فقد كان لذلك أثره الكبير والإيجابي في انفتاحها على العالم منذ القدم بثقافاته المتعددة، وما نراه اليوم من تعددية في الموروث الثقافيّ العُمَانيّ إنما هو ثمرة من ثمرات ذلك الانفتاح، ذلك لأننا نعلم أن انتقال الأفكار لا يعترف بفواصل جغرافية من أي نوع كانت، فهي تراث إنسانيٌّ عابر للحدود.
- أثّر الموقع بشكل واضح على الوضع الديمغرافي، حيث عُرف عن عُمَان بأنها منطقة جذْبٍ واستيطان بشري. فاستقبلت هجرات متنوعة في فترات تاريخية متباينة، وقد أسهمت تلك الهجرات في خلق تنوع إثني كبير بين السكان، وهذا بدوره شكّل تنوعاً ثقافيّا ثريًّا (ديانات وعقائد، لغات ولهجات، عادات وتقاليد)، وقد أثبت التاريخ إمكانية التعايش رغم الاختلافات الثقافيّة والفكرية والاثنية عندما تصبح الهوية الوطنية هي القيمة الحقيقية التي يجب أن يتمسك بها الجميع، وتحرس القيادة السياسية تلك القيمة باعتبارها الضامن الأكبر للوحدة الوطنية.

ثالثا- واقع مشروعات التراث الثقافيّ في سلطنة عُمَان:

تتعدد الجهود المبذولة في الحفاظ على التراث الثقافيّ في سلطنة عُمَان، وتتوزع هذه الجهود بين المؤسسات الحكومية والخاصة، ويأتي هذا التعدد وهذه الجهود من منطلق الحرص والاهتمام بالتراث الثقافيّ العُمَانيّ.

وقد حظي التراث الثقافيّ العُمَانيّ بنصيب جيد من الاهتمام منذ الثمانينيات من القرن الماضي خاصةً على مستوى التوثيق والحفظ، والدراسات المتعلقة بتوظيف مفردات التراث الثقافيّ في مجالات الأدب، من شعر ومسرح وقصص وروايات، والاستفادة من المخزون التراثي المتنوع من قبل وسائل الإعلام، من تلفزيون وإذاعة في إعداد برامج وثائقية ودراما وحوارات، أسهمت بشكل أو بآخر في الحفاظ على ذلك التراث بغرض حفظه، والحرص على استدامته.

مع كل ذلك الجهد إلا أن التراث الثقافيّ العُمَانيّ على تنوعه وغزارته يحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة والإبراز، بل إن عمليات الحفظ والتوثيق لم تستكمل بعد، إذا ما استثنينا العمل الكبير الذي قام به مركز عُمَان للموسيقى التقليدية، وهو اليوم الذي يعدُّ بحق من المراكز المهمة على مستوى الوطن العربي بما يمتلك من أرشيف موثق لفنون الموسيقى والأداء والآلات الموسيقية المختلفة، وهو منجز استغرق وقتًا وجهدًا كبيرين، وعليه فإنه يمثل نموذجاً يمكن أن يؤسس على غراره مركز متخصص يتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية لجمع وتوثيق ونشر باقي مكونات وأشكال التراث الثقافيّ العُمَانيّ.

يمكن أن نضع أدوار المؤسسات البحثية وجهود منظمات المجتمع المَدَنِيّ في الاعتناء بالتراث الثقافيّ بما يخدم التنمية المُسْتَدَامَة والحفاظ على استدامته، وتوظيفه، واستغلاله، على النحو الآتي:

الشكل (٣): مجالات الاعتناء بالتراث الثقافيّ في سلطنة عُمَان

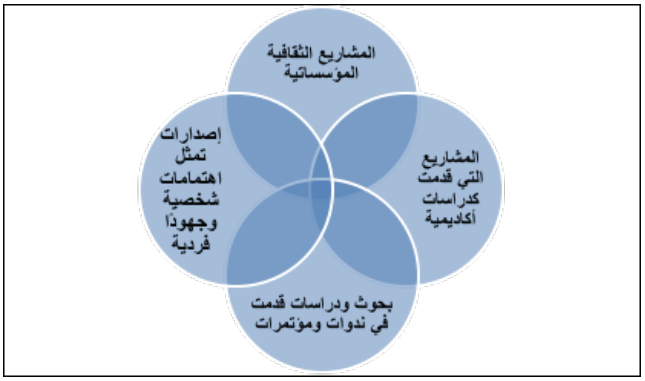

أ) المشاريع الثقافيّة المؤسساتية: من الأمثلة على أهم تلك المشاريع وربطها بالتنمية المُسْتَدَامَة:

- مشروع جمع وتوثيق الموسيقى التقليدية: يعد من أوائل المشاريع البحثية، وقد تبناه مركز عُمَان للموسيقى التقليدية التابع لوزارة الإعلام منذ تأسيسه في العام ١٩٨٣.
- المشاريع التي تبنتها وزارة التراث والثقافة (سابقا)، باعتبارها من أهم المؤسسات الثقافيّة ذات العلاقة المباشرة والمعنية بالتراث الثقافيّ العُمَانيّ، سواء الماديّ منه وغير الماديّ، ومن بين مشاريع التراث الثقافيّ غير الماديّ التي تبنتها الوزارة ما يلي:
- مشروع الحارات العُمَانيّة: يعد مشروع توثيق تجمعات المباني التاريخية (الحارات العُمَانيّة) من المشاريع البحثية العلمية المهمة التي قامت بها وزارة التراث والثقافة (سابقا)، وتأتي فكرة المشروع من منطلق الحرص على حفظ التراث الثقافيّ المعماري في السلطنة وتوثيقه وصونه، تماشياً مع اختصاصات الوزارة، وخططها الاستراتيجية.

وقد شارك في إعداد الدراسات التفصيلية المتعلقة بالحارات العُمَانيّة فريق بحثي متخصص من جامعة نوتنجهام ترنت، وهو الأمر الذي أكسبه طابعاً علميًّا وفق منهجية علمية من خلال خمسة مراحل رئيسة: الأعمال الاستطلاعية، العمل التحضيري(إعداد خطة مفصّلة وإجراءات تنفيذية واضحة وفق خطة زمنية محددة)، المسح الميداني الشامل، التوثيق والتحليل، تقديم مبادئ ومنهجيات خطة لإدارة مرفق الحارات في ضوء بنود ميثاق البندقية (١٩٦٤)، وميثاق المجلس العالمي للمعالم الأثرية والمواقع ICOMOS (٢٠٠٤)، وذلك بهدف توضيح «الطرق التي يمكن إتباعها لحماية القيم المهمة للحارة وسلامتها وثقافتها المادية والتراثية في إطار التنمية المسؤولة» (وزارة التراث والثقافة، ٢٠١٥،٥١).

بدأ العمل في المشروع في العام ٢٠١١، وكانت الوزارة منذ العام ٢٠٠٧، ومن خلال لجنة مختصة قد بدأت مشروع إعداد قائمة تسجيل تجمعات المباني التاريخية في عُمَان وحمايتها، وضمت هذه القائمة «ما يربو على ١٠٠٠ مستوطنة محلية اختير منها ٨٦ مستوطنة بحاجة إلى عناية فورية» (وزارة التراث، ٢٠١٥، ١١).

إنَّ ما يميز هذا المشروع البحثي هو الاهتمام بأدق التفاصيل، من حيث الإشارة إلى السمات الطوبوغرافية للحارات العُمَانيّة، وتطورها التاريخي عبر مختلف الحقب الزمنية، وبنية الحارات وشكلها، وتتبع مراحل نموها وتطورها وتخطيطها الحضري، فضلاً عن دراسة تصميمها، وسماتها المعمارية، واستراتيجيات الحفظ وإعادة التأهيل الممكنة وفق حالتها الراهنة، بالإضافة إلى التطرق إلى المخاطر المهددة، وخطة العمل المقترحة للحفاظ عليها والاستفادة منها، وإكسابها صفة الاستدامة، هذا إلى جانب تناول تجارب تصميمية سابقة من منطقة الشرق الأوسط للاستفادة منها في عمليات الحفظ والترميم وإعادة التأهيل، فضلاً عن عشرات الصور التوضيحية والرسومات التخطيطية.

لقد صدر إلى الآن ثمانية مجلدات، تضمنت حارة السيباني- بركة الموز باللغتين العربية والإنجليزية، وحارة اليمن- ازكي باللغتين العربية والإنجليزية، حارة العقر- بهلا باللغة الإنجليزية، حارة السليف- عبري باللغة الإنجليزية، حارة فنجا- بدبد باللغتين العربية والإنجليزية، حارات صلالة ومرباط باللغة الإنجليزية، حارات سناو والمضيرب والجبلة باللغة الإنجليزية، حارات قصرى وحجرة مسلمات والخبت وسيجا باللغة الإنجليزية (مقابلة شخصية، ابتسام المعمرية، أغسطس١٧، ٢٠٢١).

يمكن الاستفادة من هذا المشروع بشكل عملي من خلال الاشتغال على استثمارات الحارات، وخاصة تلك القابلة للترميم، كنزل سياحية، وهناك تجارب لهذا النوع من الاستثمار كما هو الحال بالنسبة لنزل عقر نزوى، وكذلك استثمار الحارة القديمة في مسفاة العبريين-مقهى روغان أنموذجا-، وبيت الصفاة في ولاية الحمراء، ومقهى كدم في بهلاء، ومقهى بيت الصباح في حارة السيباني بنيابة بركة الموز، وهي جهود استثمارية من قبل شركات أهلية، أو مشاريع خاصة لرواد أعمال، غير أن تلك التجارب تحتاج إلى دعم أكبر، وتطوير أكبر، فنجاحها يعني إمكانية تعميمها في مناطق كثيرة بمختلف محافظات السلطنة وولاياتها، ويرى الباحثان وجود قانون وتشريعات خاصة بالاستثمار الثقافيّ، خاصة النزل التراثية في الحارات القديمة من شأنه تعزيز استغلال هذه المواقع الثقافيّة التاريخية، ذلك أن الحفاظ على المكون الطبيعي لهذه المواقع يعزز من قيمتها السياحية، ويسهم في استدامتها.

- مشروع توثيق الفنون الشعبية العُمَانيّة: وقد تضمن المشروع رصد وتسجيل أكثر من ٢٠٠ فن من الفنون العُمَانيّة تم تبويبها وفق محافظات السلطنة» (تقرير دائرة الفنون الشعبية، ٢٠١٤).
- مشروع جمع التاريخ المروي: وقد دشنت نماذج من تلك المشاريع ضمن البرنامج المعد للاحتفاء بمسقط عاصمة للثقافة العربية ٢٠٠٦م، ومن بين تلك المشاريع:

- مشروع جمع التاريخ الفكري والثقافيّ في ولاية نزوى. وقد تم تشدين كتاب: «التعليم في نزوى» من إعداد الدكتورة/ عائشة الدرمكي، وذلك على هامش افتتاح الندوة الإقليمية حول تعزيز المفهومية القانونية للتراث غير المادي والتي انعقدت في مسقط في الفترة من ٨-١٠ سبتمبر ٢٠١٤م.

تلك المشاريع - وبعد نشرها - شجعت عددًا من الباحثين في تبنِّي مشاريع أخرى مماثلة بدعم من وزارة التراث والثقافة، لتشمل عددًا من محافظات السلطنة، وركزت تلك المشاريع على التراث غير المادي، وبالأخص المتعلق بالعادات والتقاليد المتعلقة بدورة حياة الإنسان، من الميلاد حتى الممات، وكذلك الممارسات والطقوس الشعبية، وأشكال التراث الشفاهي المروي.

- مشروع الموسوعة العُمَانيّة: يعدُّ إنجاز الموسوعة العُمَانيّة أحد أبرز المشاريع الوطنية التي تخدم التاريخ والتراث الثقافيّ. وجاء اهتمام الموسوعة بالثقافة المادية وغير المادية تحت مسمى مجال الثقافة والمجتمع، وهذا المجال «من أكبر المجالات في الموسوعة العُمَانيّة، إذ كتبت فيه مئاتٌ المداخل التي تنوعت بين الثقافة المادية كالآثار والعمارة والمأكولات الشعبية والصناعات والأزياء، والثقافة غير المادية كالعادات والتقاليد والألعاب والأساطير والحكايات والأمثال والفنون الموسيقية» (الموسوعة العُمَانيّة، ٢٠١٣).
- جهود اللجنة الوطنية العُمَانيّة للتربية والثقافة والعلوم: تضطلع اللجنة بدور مهم في التعريف بمفردات التراث الثقافيّ العُمَانيّ من خلال منظمة اليونسكو. ويبرز دور اللجنة في العناية بالتراث الثقافيّ العُمَانيّ بمختلف أنواعه وأشكاله من خلال مجموعة من الجهود والإنجازات التي تحققت في هذا الجانب، وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية في السلطنة في هذا الجانب وأبرزها وزارة التراث والسياحة، ووزارة الثقافة والرياضة والشباب. وأهم هذه الإنجازات تمثلت في تسجيل عدد من مفردات التراث الثقافيّ المادي العُمَانيّ في قائمة التراث العالمي باليونسكو، وهي موقع قلهات، وموقع بات وواحة بهلا، وخمسة من الأفلاج، وموقع أرض اللبان الذي يضم خور روري، والبليد، ووادي دوكة، وشصر. كما تم أيضا تسجيل مجموعة من مفردات التراث الثقافيّ غير المادي وهي فن البرعة عام ٢٠١٠م، وفن العازي والتغرود عام ٢٠١٢م، وفن العيالة عام ٢٠١٤م، وفن الرزفة عام ٢٠١٥م، والمجالس والقهوة العربية عام ٢٠١٥م، وعرضة الخيل والإبل هذا عام ٢٠١٨م (موقع اللجنة الوطنية العُمَانيّة، ٢٠١٨، https:// /onc.om/2018/11/29)

أيضا من الجهود التي قامت بها اللجنة الوطنية إدراج خمس شخصيات حتى الآن من الشخصيات العُمَانيّة ضمن قائمة الشخصيات المؤثرة في الحضارة الإنسانية عالميا. كما تمكنت اللجنة من إدراج أول مخطوطة عُمَانيّة في الذاكرة الدولية لليونسكو عام ٢٠١٧م، والتي تحمل عنوان: «معدن الأسرار في علم البحار» لمؤلفها البحارة العُمَانيّ: ناصر الخضوري في عام ٢٠١٧م . ضمن برنامج اليونسكو «سجل ذاكرة العالم» الذي أنشأته اليونسكو عام ١٩٩٢م بهدف صون التراث الوثائقي وحمايته من التدهور والضياع؛ نتيجة لبعض الأخطار المحدقة والمحيطة به (موقع اللجنة الوطنية العُمَانيّة، ٢٠٢١، https://onc.om/).

- **نماذج أُخَر من المشاريع المؤسساتية:**

- **مشروع جمع التاريخ المروي الذي تشرف عليه هيئة الوثائق والمحفوظات: لقد بدأ هذا المشروع منذ العام ٢٠١٣م، ولا يزال العمل فيه مستمرا، وهو يركز بشكل أكبر على السير الذاتية لعدد من الشخصيات التي عاصرت أحداثاً مهمة وكانت شاهد عيان لحقبة، تمتد لأكثر من ستة عقود ونيف.**
- **كرسي اليونسكو لدراسات الأفلاج (آركيوهيدرولوجي) بجامعة نزوى: كان الكرسي عبارة عن وحدة لبحوث الأفلاج، وتم إشهاره ككرسي اليونسكو لدراسات الأفلاج بعد الجهود التي بذلتها جامعة نزوى في رفع ملف وحدة بحوث الأفلاج لمنظمة اليونسكو ليكون أحد الكراسي العلمية، حيث تمت الموافقة وإشهار الكرسي في الخامس من مايو ٢٠٢١. ويتركز عمل الكرسي على أربعة محاور علمية أساسية للبحث أو التدريس من بينها المحور المتعلق بالتراث والثقافة الذي سيشمل التراث المادي وغير المادي للأفلاج والثقافة المرتبطة بها وطرق تنمية واستدامة هذا الموروث الحضاري في جميع جوانبه. كما أن من أهداف الكرسي إنشاء منصة دولية في سلطنة عُمَان تسمح للباحثين من المعاهد الأكاديمية والبحثية المحلية والدولية بإجراء دراسات حول الأفلاج من أجل فهم أفضل لطبيعة الأفلاج وجوانبها الاجتماعية ودورها في الحياة والثقافة والتراث العُمَانيّ (موقع جامعة نزوى، ٢٠٢١، https://www.unizwa.edu.om/index.php?newsid=3532).**

ب) المشاريع التي قدمت كدراسات أكاديمية:

لا تزال المشاريع البحثية الأكاديمية قليلة، وبالأخص ذات العلاقة المباشرة بالتراث الثقافيّ، ويبدو أن عدم وجود أقسام تخصصية تعني بالتراث الثقافيّ من بين أسباب قلة تلك الدراسات، غير أن عددًا من الباحثين وبدافع الاهتمام بالتراث الثقافيّ دفعهم إلى البحث عن مواضيع تتعلق بتوظيف التراث الثقافيّ، ومن ذلك على سبيل المثال:

- **دراسة المعشني، محمد (٢٠٠٣): لسان ظفار الحميري المعاصر.**
- **دراسة السيابي، سعيد بن محمد (٢٠٠٤): توظيف الأدب الشعبي في النص المسرحي الخليجي.**
- **دراسة القريني، بخيته (٢٠١٤): توظيف التراث في الرواية العُمَانيّة.**
- **البرنامج الاستراتيجي للتراث الثقافيّ العُمَانيّ: يتبع هذا البرنامج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وهو عبارة عن وحدة بحثية تعنى بالتراث الثقافيّ في سلطنة عُمَان، وتوظيفه في التنمية المُسْتَدَامَة، من خلال إجراء دراسات بحثية نوعية في التراث الثقافيّ العُمَانيّ؛ وذلك وفق أولويات ومحاور محددة بهدف حفظ وتوثيق مواد التراث الثقافيّ العُمَانيّ، الماديّ وغير الماديّ (جريدة الرؤية،٢٠٢١، https:// alroya.om/p/284743).**

ويعمل البرنامج على بناء قدرات وكفاءات بحثية في مجالات التراث الثقافيّ العُمَانيّ، وبناء علاقات بحثية وسبل تعاون بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ومختلف الجهات الحكومية المعنية ذات العلاقة بالتراث الثقافي العُمَانيّ، كما يهدف البرنامج إلى تشجيع دور الثقافة المحلية والإسهام في نشر مواد التراث الثقافيّ الماديّ وغير الماديّ داخل السلطنة وخارجها. فالبرنامج منذ بداية تدشينه في العام ٢٠١٦ ركز على دراسة التراث الثقافيّ في عُمَان من حيث القيمة والجدوى الاقتصادية والاجتماعية والثقافيّة التي يقوم عليها؛ ليكون مصدرا تربويا وعلميا وثقافيًا وفنيا واقتصاديا.

وتنطلق رؤية البرنامج، على التركيز على التراث الثقافيّ بوصفه مادة استراتيجية لها قيمة تنموية واقتصادية، فهو يقوم على دراسة مواد التراث الثقافيّ بشكل علمي ومنهجيات حديثة بغية الوصول إلى مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المرتكزة على مفاهيم القيم، والهوية، والأصالة، من ناحية، ومعايير التنمية، والتقنية والمعاصرة، من ناحية أخرى؛ ليكون رافدا مهما من روافد الخطط الاستراتيجية المتعلقة بالتنمية الوطنية المُسْتَدَامَة بشكل عام، وبتنمية التراث الثقافيّ في عُمَان بشكل خاص (مجلس البحث العلمي، ٢٠١٨).

والمشروعات البحثية التي يعمل عليها البرنامج حاليا هي:

١ – مشروع الشخصيات العُمَانيّة المشتغلة في التجارة والصناعة: يتناول هذا المشروع الفترة ما قبل الإسلام إلى عام ١٩٧٠؛ نظرا لتعدد الشخصيات العُمَانيّة في هذين المجالين، فكان من الضرورة توثيق هذه الشخصيات من تُجّار وصُنّاع وتخليد إنجازاتهم. وقد شمل هذا المشروع في مرحلته الأولى محافظة الداخلية، ومحافظة ظفار، ومحافظة مسقط، ومحافظة مسندم، والجدير بالذكر أن وزارة التربية والتعليم هي الراعية لهذا المشروع.

٢ – مشروع التراث اللغوي في عُمَان: يعدُّ التنوع اللغوي جزءًا مُميزًا من التراث الثقافيّ الغني في السلطنة، وتشكل اللغات المحكية المهددة بالاندثار في السلطنة كنزًا ثقافيًا للمجتمعات التي تتحدث بها وللباحثين والمهتمين بهذا المجال؛ وذلك بوصفِ كل لغة من هذه اللغات تجسد قيمة محلية وثقافيّة فريدة لمنطقة والمجتمعات التي تتحدث بها؛ ولذلك فإنَّ أي جهد للحفاظ عليها يصبُّ في مصلحة المجتمع المحلي بالدرجة الأولى كما يسهم في تطوير مجال العلوم الإنسانية.

تعمل في هذا المشروع حاليا ثلاث فرق بحثية، وهي الفريق البحثي لدراسة اللغة الكمزارية العامية المحكية في سلطنة عُمَان. وفريق حصر وتوثيق النقوش والرسومات والكتابات الأثرية على الحوائط الصخرية وحوائط المباني في ولاية العامرات بسلطنة عُمَان. وفريق الألفاظ الزراعية في لهجة أهل الرستاق دراسة معجمية، والجدير بالذكر أنَّ وزارة الثقافة والرياضة والشباب هي الراعية لهذا المشروع.

٣ – مشروع الحكايات والأساطير المرتبطة بالأمكنة: تسعى الفرق البحثية العاملة في هذا المشروع إلى إيجاد دراسة تطبيقية عملية لمشروع جمع الحكايات والأساطير المرتبطة بالأمكنة وتوثيقها، بحيث يكون هذا المشروع قابلاً للتطبيق ومحققًا الأهدافَ التي من أجلها قام مشروع الجَمع والتوثيق والذي من أجله سيتم تنفيذ هذه الدراسة، ويشمل هذا المشروع عدة محافظات، منها محافظة الداخلية؛ ومحافظة شمال الشرقية، ومحافظة شمال الباطنة، ومحافظة ظفار.

ج) بحوث ودراسات قدمت في ندوات ومؤتمرات:

كان لدراسة التراث الثقافيّ الشعبي نصيبٌ في العديد من أوراق العمل التي قُدِّمت في الندوات والمؤتمرات الداخلية والخارجية، من ذلك مثلاً:

- عدد من البحوث والدراسات التي قدمت إلى ندوة الدراسات العُمَانيّة التي أقيمت في نوفمبر من العام ١٩٨٠، وكان من بين تلك الدراسات المهمة التي نشرت في المجلد السابع من حصاد تلك الندوة:
- مسز. م. موريس، دراسة لشعر البطاحرة وأغانيهم (وزارة التراث القومي والثقافة،١٩٨١، ١٤٠-١٥٩).
- Mrs.M.Morris, Some Preliminary Remarks on a collection of Poems and songs of Batahro, pp140-159.
- بروفيسور. تي. جونستون، الفلكلور والروايات الشعبية في ظفار(وزارة التراث القومي والثقافة،١٩٨١، ١٦٣-١٧٧).
- Prof.T. Johnstone, Dhafari Folklore and Folktale, pp163-177.
- البحوث وأوراق العمل المقدمة إلى الندوة الدولية الأولى للموسيقى التقليدية العُمَانيّة، والتي أقيمت في العاصمة مسقط في العام ١٩٨٥.
- البحوث وأوراق العمل المقدمة إلى ندوة المأثورات الشعبية العُمَانيّة بسلطنة عُمَان في ١٩ ديسمبر من العام ١٩٩٢م، وقد قدمت فيها أوراق عمل، تناولت الحكاية الشعبية عامةً والحكاية الشعبية العُمَانيّةً خاصة، ومن بين أوراق العمل المهمة ما كتبه الدكتور حمود الدغيشي (الفكر الغرائبي في نص الحكاية الشعبية).
- البحوث وأوراق العمل المقدمة إلى الندوة الثالثة للتراث الشعبي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي حملت عنوان: «جدلية العلاقة بين الموروث الفكري الشعبي والنتاجات الفكرية المعاصرة» (وزارة التراث والثقافة،٢٠٠٣، الندوة الثالثة للتراث الشعبي) التي استضافتها وزارة التراث والثقافة في الفترة من ٢٦-٢٩ ديسمبر ٢٠٠١م وقد شارك في تلك الندوة باحثون ومهتمون من مختلف دول مجلس التعاون.
- أوراق العمل المقدمة إلى ندوة «الحكاية الشعبية العُمَانيّة تراث وإبداع» وكانت من تنظيم المنتدى الأدبي في الفترة من ١٧-١٨ ديسمبر ٢٠١٢م في محورين هما: المحور الأول: الحكاية الشعبية العُمَانيّة/الأهمية والتدوين والمحور الثاني: الحكاية الشعبية العُمَانيّة نصا أدبيا.
- ندوات المنتدى الأدبي عن الولايات، بمشاركة عدد من الأكاديميين والباحثين والمهتمين، وتركز البحوث المقدمة على تاريخ كل ولاية من ولايات السلطنة وتراثها.

د) إصدارات تمثل اهتمامات شخصية وجهود فردية:

لا تزال الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالتراث الثقافيّ تستهوي العديد من المهتمين والباحثين على اختلاف مستوياتهم الثقافيّة وتوجهاتهم الفكرية، وتلقى تلك الجهود دعماً من عدة جهات خاصة فيما يتعلق بالطباعة والنشر، ومن بين تلك الجهود:

- العادات العُمَانيّة: لسعود بن سالم العنسي (١٩٩١): ذكر العنسي سبب اهتمامه بالتراث الثقافيّ بالقول: «ولكي يمكن فهم الواقع الاجتماعي الراهن للمجتمع العُمَانيّ المعاصر فإن ذلك يتطلب بالضرورة معرفة مدى تأثير مجمل المؤثرات الطبيعية والديمغرافية والثقافيّة والبيئية والاقتصادية على أفراده قديما وحديثا ومستقبلا». وممَّا سبق يتضح لنا المقصد الحقيقي من وراء ذلك الاهتمام بالتراث الثقافيّ ورَبْطِه بالتنمية والتنمية المُسْتَدَامَة التي تشهدها البلاد.
- مجال التراث الثقافيّ المعني بالممارسات التقليدية ومعارف الطب البديل: يمكن أن نشير إلى إصدارات خلفان بن سليمان النعُمَاني: دليل المحتار في شرح الأدوية والأشجار (١٩٩٨)، وكتاب: الحناء دواء وجمال: العلاج بالحناء لأمراض الصداع، لعلاج البثور والبهاق وأمراض الجذام (٢٠٠٣).

وفي ختام هذا المحور نطرح سؤالاً مهماً، هو: هل اكتملت عملية جمع مختلف أشكال التراث الثقافيّ العُمَانيّ غير المادي وتوثيقه من خلال ما تم رصده من مشاريع وبحوث ودراسات؟ أعتقد أن الإجابة المنطقية لا، وما تم إنجازه حتى الآن هو بمثابة البداية مع ما يتطلبه من مراجعة وتدقيق وتمحيص، ومما لا شك فيه أن التحديات كبيرة تتطلب لمجابهتها اعترافاً بما يمثله التراث الثقافيّ، من قيمة معنوية ومادية، كما تتطلب إرادة جادة للتغلب على تلك التحديات، وسوف نشير إلى تلك التحديات في المحور التالي:

رابعا- التحديات التي تواجه البحوث والدراسات في مجال التراث الثقافيّ:

- لا يوجد -حسب علمنا- قاعدة بيانات تشتمل على حصر ما هو موجود من أعمال مكتوبة أو مسموعة أو مرئية أو مصورة تعين الجهات المختصة وكذلك المهتمين والباحثين والدارسين لمعرفة ما تم الاشتغال عليه وما تبقى.
- غياب قائمة ببليوغرافية تتضمن فهرسة ما تم إنجازه من أعمال في مجال التراث الثقافيّ وتصنيفها.

- لا يزال التكامل والتنسيق بين الجهات ذات الاختصاص دون الطموح لتجنب التكرار والاشتغال على مشاريع مشابهة، وأنجع حل لذلك إنشاء مركز متخصص يكون بمثابة الحاضن لكل ما له علاقة بالتراث الثقافيّ العُمَانيّ يقوم عليه متخصصون وباحثون مؤهلون على العمل الميداني الذي يتطلب هذا النوع من مشاريع التراث الثقافيّ.
- لا يوجد إلى الآن مركز متخصص يعنى بالتراث الثقافيّ، ولا توجد مكتبة متخصصة تحتوي على المشاريع البحثية والبحوث والدراسات والمحاضرات والمقالات والمواد السمعية والبصرية، ولعل وجود نواة لمجموعة خاصة بذلك في مكتبة جامعة السلطان قابوس مثلاً يمكن أن يسد ثغرة في هذا الجانب.
- غياب قسم أكاديمي متخصص يعني بتأهيل كادر متخصص علميًّا وعمليًّا يعني بالتراث الثقافيّ وفق منهج علميٍّ، يتبنى النظريات الحديثة ومناهج المقاربة للاستفادة من التراث الثقافيّ في مختلف مسارات التنمية، وربط التراث الثقافيّ بما يستجيب مع التطورات المعاصرة.
- قلة المتخصصين في التراث الثقافيّ، والكثير ممن لديهم الرغبة في الاشتغال في مجالات التراث الثقافيّ ينقصهم التأهيل والتدريب والمنهج العلمي، وهذا النوع من الدراسات يتطلب الإلمام بتقنيات عالية وثقافة واسعة.
- قصور في مشاركة المجتمع المَدَنِيّ من خلال جمعيات متخصصة تعنى بالاشتغال في قضايا التراث الثقافيّ وربطه ببرامج التنمية المُسْتَدَامَة، وبالمناسبة لا تزال اللائحة التنظيمية لجمعية التراث الثقافيّ العُمَانيّ حبيسة أدراج الجهات المختصة منذ سنوات عديدة، مع أن مشاركة المجتمع المَدَنِيّ من التدابير التي تم إقرارها في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافيّ، تقرُّ فيها المادة (١١) «بأن المجتمع المَدَنِيّ يلعب دوراً أساسيًّا في حماية تنوع أشكال التعبير الثقافيّ وتعزيزها، كما يتعين على الأطراف تشجيع ومشاركة المجتمع المَدَنِيّ بصورة فعالة في جهوده الرامية إلى تحقيق أهداف هذه الاتفاقية».
- غياب تطبيق التشريعات التي تحمي المنتج الثقافيّ وحمايته من الاستغلال والتشويه الذي يمكن أن يطاله أو يعرضه للمسخ والتشويه، وأبرز هذه التشريعات قانون التراث الثقافيّ الصادر بالمرسوم السُّلْطَانِيّ رقم ٢٠١٩/٣٥م.

ومن أجل التغلب على التحديات السالف ذكرها نقترح ما يلي:

- وضْع خطة عمل متكاملة تتضمن أفضل السبل الممكنة لتعزيز وتشجيع العمل في مشاريع التراث الثقافيّ، ومن ذلك إعداد كوادر مؤهلة ومدربة، ووضع جدول زمني على المستوى القريب والمتوسط والبعيد، وفق مراحل متدرجة.
- استحداث قسم متخصص أو مركز أو معهد يُعْهَد إليه إدارة المشاريع المتعلقة بالتراث الثقافيّ يتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية.
- رصد موازنات مالية مجزية لتمويل المشاريع الثقافيّة بعد اعتمادها من لجنة متخصصة تقيّم الأولويات بالنسبة لتلك المشاريع، وتضع في الحسبان الجدوى منها وربطها ببرامج التنمية المُسْتَدَامَة، فهناك مشاريع لم تحظ إلى الآن بما تستحقه من دراسة، من ذلك مثلاً: التراث الثقافيّ المرتبط بمختلف الظواهر الكونية وبالبيئة والمناخ ودروة الأرض، وكذلك مثلاً المشاريع المتعلقة بالتراث الثقافيّ المتعلق باستغلال الثروات الطبيعية والتعامل معها، أو التراث الثقافيّ المرتبط بالصحة العامة وبالتعامل مع الأوبئة والأمراض، وكل ذلك له علاقة مباشرة بالتنمية المُسْتَدَامَة.
- التركيز على المشاريع والبحوث والدراسات التي تعني بالأفكار المتعلقة بتوظيف التراث الثقافيّ كمنتج خدمي وسلعة يمكن الاستثمار فيها، مثال ذلك استخدام المفردات التراثية كعلامات تجارية، وهناك مسميات موجودة الآن وجاذبة مثل: البرزة، الروزنة، ميشان...، كذلك الاهتمام بالمشاريع والدراسات والبحوث التي تعني بتوظيف التراث الثقافيّ كمنتج سياحي.
- التركيز على مشاريع الابتكار، والنهوض بقطاع الصناعات الثقافيّة المستوحاة من التراث الثقافيّ العُمَانيّ (الألعاب الشعبية على سبيل المثال أو الدمى التي تجسد شخصيات الحكايات الشعبية، أو إعداد برامج الأطفال الكرتونية التي تجسد القيم الأصيلة في المجتمع ...الخ).
- من المهم ربط مشاريع التراث بالقضايا المجتمعية مثل: التراث والطفل/التراث والمرأة/التراث والأسرة. وربطها أيضا بالقيم الإنسانية المشتركة التي تعزز الوئام والتسامح وتقبُّل ثقافة الآخر.

الخاتمة

حظي التراث الثقافيّ العُمَانيّ باهتمام جيد من قِبَل مختلف المؤسسات، وتأتي في مقدمتها المؤسسات الحكومية التي حققت إنجازات متعددة في مجال العناية بهذا التراث، وحمايته، وإخراجه للمهتمين، كما لقي اهتماما جيدا من قِبل المؤسسات البحثية؛ بإجراء الدراسات البحثية في مختلف جوانبه، وامتد ذلك الاهتمام إلى الجهود المَدَنِيّة والفردية بالاشتغال على التراث الثقافيّ بالجهود والامكانيات الممكنة. ويأتي كل هذا الاهتمام انطلاقا من الشعور بالأهمية التي يشكلها التراث الثقافيّ العُمَانيّ في تشكيل الشخصية العُمَانيّة، وهويتها، وقيمها، وبناء المواطنة الصالحة، كما أن الثراء والتنوع الكبيرين اللذين يحظى بهما التراثي الثقافيّ العُمَانيّ كان أحد أهم الأسباب التي دفعت إلى هذا الاهتمام.

بدأ الاهتمام بربط التراث الثقافيّ بالتنمية المُسْتَدَامَة في عُمَان منذ السنوات الأولى، بعد تولِّي السلطان الراحل قابوس بن سعيد (طيب الله ثراه) لمقاليد الحكم في عُمَان عام ١٩٧٠م، فكان اهتمامه واضحا في ترسيخ الاهتمام بالأصالة العُمَانيّة المتمثلة في التراث العُمَانيّ، مع المعاصرة التي أصبح يعيشها الإنسان، جنبا إلى جنب. كما وضعت القوانين التي تنظم حماية التراث الثقافيّ، وقد وقعت

السلطنة عديدًا من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الصادرة من المنظمات والهيئات العالمية المعنية بالتراث الثقافيّ، وفي مقدمتها منظمة اليونسكو.

على الرغم من الجهود التي تحققت في تنمية التراث الثقافيّ العُمَانيّ واستثماره، إلا أنها تظل جهودًا تتسم بنوع من التواضع أمام الحجم الكبير من التنوع والثراء لتراثنا الثقافيّ. كما أنه يغلب عليها الطابع النظري المتمثل في الدراسات، والبحوث وما ينتج عنها من مواد مطبوعة. لكننا بحاجة إلى مشاريع كبرى تضع من مفردات التراث الثقافيّ العُمَانيّ وبالأخص المادي (الحارات، القلاع، الحصون، الأفلاج) نقطة فارقة في خريطة ووجهات السياحة العالمية، وذلك لا يتأتى إلا بمزيد من التفكير والعمل، وتسخير الموارد والإمكانيات لتحقيق ذلك.

لا يزال الاستثمار في التراث الثقافيّ العُمَانيّ مجال خصب وواعد، ويحتاج إلى بذل جهود كبيرة وعلى مستوى عال من المهنية والاحترافية، والاستفادة من التجارب الدولية في هذا الجانب قد تختصر كثيرًا من الوقت والجهد. وما يوجد في عُمَان من مفردات متنوعة من التراث الثقافيّ بإمكانه أن يشكِّل ثروة حقيقية وإسهامًا مؤثرًا في الناتج المحلي، إذا ما أُحِسنَ استغلاله والاستفادة منه بالطريقة الصحيحة.

المراجع

ابن منظور، محمد بن مكرم (١٩٨٦). لسان العرب، ج٢، بيروت، دار صادر.

اتفاقية بشأن حماية التراث الثقافيّ غير المادي. (٢٠٠٣). ملف PDF. موقع منظمة اليونسكو، تم الاسترداد في أكتوبر ١٥، ٢٠٢١، من https://ich.unesco.org/doc/src/01852-AR.pdf.

اتفاقية تنوع أشكال التعبير الثقافيّ (٢٠١١). ملف PDF. موقع منظمة اليونسكو، تم الاسترداد في أكتوبر ١٥، ٢٠٢١، من https://en.unesco.org/creativity/sites/creativity/files/sessions/conv2005_3cp_summary_ar.pdf.

برنييه، ايفان. اتفاقية اليونسكو حول تنوع أشكال التعبير الثقافيّ: وثيقة على ملتقى طرق القانون والسياسة. نسخة PDF، تم الاسترداد في أكتوبر ١٣ من https://www.unescodec.chaire.ulaval.ca/sites/unescodec.chaire.ulaval.ca/files/carrefour-du-droit_arabe.pdf

برونيل، سيلفي (٢٠١١). التنمية المُسْتَدَامَة: رهان الحاضر. ترجمة: رشيد برهون، هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة (مشروع كلمة)، أبوظبي.

التراث الثقافيّ غير المادي. (٢٠١٣). ملف PDF. تم الاسترداد في أكتوبر ١٥، ٢٠٢١، من https://ich.unesco.org/doc/src/01851-AR.pdf

جدوع، سعد عبداللطيف؛ علي، أميمة عبدالجبار (٢٠١٨). «التراث وأثره في ارساء القيم في المجتمع». مجلة آداب الفراهيدي، العدد ٣٥، (٥٩-٨٠).

الجريدة الرسمية (٢٠١٩). العدد ١٢٩١. وزارة الشؤون القانونية. مسقط.

الجريدة الرسمية (٢٠٢١). العدد ١٣٧٤. وزارة الشؤون القانونية. مسقط.

رريدة الرؤية (٢٠٢١)، بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠٢١. https://al-roya.om/p/284743

جريدة الرؤية، (٢٠٢١)، https://alroya.om/p/284743.

جلالة السلطان يوجه كلمة إلى اليونسكو. (٢٠١٥). صحيفة أثير الالكترونية. تم الاسترداد في ١٥ اكتوبر ٢٠٢١.

جمال، عليان (٢٠٠٥). الحفاظ على التراث الثقافيّ. سلسلة عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.

الحبسي، محمد (٢٠٠٥). الموروثات الشعبية العُمَانيّة بين الأصالة والهوية العُمَانيّة: الحكايات الشعبية العُمَانيّة نموذجا، ندوة التراث الشعبي العربي: وحدة الأصل والهدف، الجمهورية العربية السورية، دمشق.

الحلبي، علاء (٢٠٠٦). التاريخ المحرم، دمشق، دار دمشق.

خلف، بشير. (٢٠٠٦). «الهوية والعولمة»، تم الاسترداد في أكتوبر ١٤ من https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=703

الدرمكي، عائشة (٢٠٠٩). التاريخ المروي لعادات الموت في ولاية قريات، وزارة التراث والثقافة، مسقط.

الدرمكي، عائشة (٢٠١٢). الهوية المجتمعية في التراث الثقافيّ الشفاهي في عُمَان: الشعر أنموذجاً. مركز الدراسات والبحوث. مسقط، مؤسسة عُمَان للصحافة والنشر والإعلان.

الدرمكية، عائشة (٢٠٠٧). عادات وتقاليد الزواج: ولاية قريات، مسقط، وزارة التراث والثقافة.

الدرمكية، عائشة (٢٠٠٧). عادات وتقاليد الميلاد: ولاية قريات، مسقط، وزارة التراث والثقافة.

شماس، سالم (٢٠٠٧). دورة حياة الإنسان عبر العادات والتقاليد بمحافظة ظفار: دراسة ميدانية، مسقط، وزارة التراث والثقافة.

الشنقيطي، أحمد (١٩٩٣). المعلقات العشر وأخبار قائليها، القاهرة، مكتبة الخانجي.

عشي، صليحة (٢٠٠٥). «الآثار التنموية للسياحة - دراسة مقارنة بين الجزائر - تونس - المغرب»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، باتنة، الجزائر.

عصفور، جابر (٢٠١٠). الهوية الثقافيّة والنقد الأدبي، القاهرة، دار الشروق.

العنسي، سعود بن سالم (١٩٩١). العادات العُمَانيّة، مسقط، وزارة التراث والثقافة.

العودي، حمود (١٩٨١). التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية في البلاد النامية (دراسة تطبيقية عن المجتمع اليمني)، بيروت، عالم الكتب.

غيرتز، كليفورد. (٢٠٠٩). تأويل الثقافات. ترجمة: محمد بدوي، بيروت، مركز الدراسات العربية.

اللجنة الوطنية العُمَانيّة للتربية والثقافة والعلوم التراث الثقافيّ للمغمور بالمياه،٢٠٢١، https://onc.om/underwater-cultur-al-heritage/.

مجلس البحث العلمي، (٢٠١٨). وثيقة برنامج التراث الثقافيّ العُمَانيّ: برنامج المنح البحثية الاستراتيجية، (د.ت)، مسقط.

محمد، زغو (٢٠١٠). «أثر العولمة على الهوية الثقافيّة للإراد والشعوب».الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد الرابع، ٩٣-١٠١.

مسعود، جُبران (٢٠٠٣). الرائد: معجم ألفبائي في اللغة والأعلام، بيروت، دار العلم للملايين.

موقع جامعة نزوى، ٢٠٢١، https://www.unizwa.edu.om/index.php?newsid=3532

نصار، جمال. (٢٠١٥) الهوية الثقافيّة وتحديات العولمة، مركز الجزيرة للدراسات والنشر، نسخة Pdf، تم الاسترداد في ١٤ من ككتوبر https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/01/201512895243715948.html

الهاشمي، سعيد (٢٠٠٧). العادات والتقاليد لمرحلة الميلاد في المجتمع العُمَانيّ بشمال الشرقية، مسقط، وزارة التراث والثقافة.

الهاشمي، سعيد (٢٠٠٧). العادات والتقاليد لمرحلة الميلاد لولاية سمائل، مسقط، وزارة التراث والثقافة.

هتشنسون (٢٠٠٧). معجم الأفكار والأعلام. ترجمة: خليل راشد الجيّوسي. بيروت، دار الفارابي.

هوبزباوم، إيريك؛ ورينجر، تيرينس (٢٠١٣). إختراع التقاليد دراسة في نشأة التقاليد ودوافعها وتطورها، ترجمة: أحمد لطفي، هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، أبوظبي، دار الكتب الوطنية.

وثيقة رؤية عُمَان ٢٠٤٠. (٢٠٢٠). ملف PDF. وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمَان ٢٠٤٠. تم الاسترداد في أكتوبر ١٥، ٢٠٢١، من http://oman2040.om/Oman2040-AR.pdf

الودغيري، عبدالعلي (٢٠٠٠). اللغة والدين والهوية، الدار البيضاء، مطبعة النجاح.

وزارة الإعلام (٢٠١٠). خطب وكلمات صاحب الجلالة السلطان قابوس، مسقط.

وزارة التراث القومي والثقافة (١٩٨٠). حصاد ندوة الدراسات العُمَانيّة، ال جزء٧، مسقط، وزارة التراث والثقافة.

المراجع الأجنبية

Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future. (2008). PDF. Retrieved on October 15, 2021, from http://www.ask-force.org/web/Sustainability/Brundtland-Our-Common-Future-1987-2008.pdf.

Tylor, Edward B. (1920). Primitive Culture, Researches into the development of Mythology, Philosophy, Religion, Language, Art and Custom. V1. London.